

الكندري يسأل وزراء الداخلية والعدل والمالية والخارجية حول «الصندوق الماليزي»

رياض عواد

وجه النائب د. عبدالكريم الكندري 4 أسئلة لوزراء الداخلية والعدل والمالية والخارجية. ونص السؤال إلى وزير الداخلية الشيخ ثامر العلي على ما يلي:

1- أعلن وزير الداخلية السابق عن إجراء تحقيق حول ما أثير ونشر من تسريبات تخص التحقيق فيما يسمى بقضية «الصندوق السيادي الماليزي» والذي ظهر فيه مدير جهاز أمن الدولة وهو يتحدث وبلقن المتهم الشيخ صباح جابر المبارك الصباح أقاله قبل بداية التحقيق، لذا يرجى تزويدي بقرار لجنة التحقيق وما توصلت إليه من نتائج، وهل تقدمت وزارة الداخلية ببلاغ بحق مدير الجهاز السابق؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بصورة ضوئية من بلاغ الإحالة إلى النيابة العامة مع إخفاء الأسماء.



عبدالكريم الكندري

2- هل أجرت وزارة الداخلية تحقيقاً فيما أثير ونشر وتسرب من مشاركة مدير جهاز أمن الدولة السابق مع الشيخ حمد جابر المبارك الصباح لمعلومات تفيد التجسس على مواطنين ونواب؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، ما نتيجة التحقيق؟ وهل قدمت الوزارة بلاغاً إلى النيابة العامة بمواجهتهم؟ مع تزويدي بصورة ضوئية من البلاغ مع إخفاء الأسماء. ونص السؤال إلى وزير العدل نواف الياسين على ما يلي: ما الإجراءات المتخذة والقرارات الصادرة من النيابة العامة بشأن كل من ساهم أو تورط عن عمد أو بسبب الإهمال أو تسرب على المتهمين فيما يسمى بقضية الصندوق السيادي الماليزي؟ ونص السؤال إلى وزير المالية خليفة حمادة على ما يلي:

1- هل أجرت وحدة التحريات المالية الكويتية تحقيقاً داخلياً للوقوف على أسباب التأخر في تقديم البلاغ بحق المتهمين فيما يسمى بقضية الصندوق السيادي الماليزي؟ وهل ثبت أن هناك تسرب أو إهمال أو اشتراك من القياديين أو العاملين بالوحدة مع المتهمين؟ إذا كانت الرجاءة بالإيجاب، يرجى تزويدي بنتيجة التحقيق.

2- هل أجرى بنك الكويت المركزي تحقيقاً داخلياً للوقوف على أسباب التأخر في تقديم البلاغ بحق المتهمين فيما يسمى بقضية الصندوق السيادي الماليزي؟ وهل ثبت أن هناك تسرب أو إهمال أو اشتراك من القياديين أو العاملين بالبنك مع المتهمين؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بنتيجة التحقيق.

3- هل تلقى البنك بلاغات من البنك الصناعي التجاري الصيني في دولة الكويت تفيد بوجود عمليات مالية تحمل شبهة غسل أموال؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بها وما الإجراء الذي اتخذته البنك حيال هذه الملاحظات منذ تلقاها؟

4- هل راجع البنك إجراءاته حول قضايا غسل الأموال للوقوف على أسباب إزدياد هذه الجرائم بالكويت وكيفية التصدي لها؟ كما نص السؤال إلى وزير الخارجية الشيخ د. أحمد ناصر المحمد، على ما يلي:

هل طلبت دولة ماليزيا من تلقاء نفسها أو بناء على عرض من دولة الكويت إجراء مفاوضات وإغلاق أو تسويات أو دفع مبالغ بصفة تعويض لإغلاق أو تسوية أو وقف الملاحقة القانونية على دولة الكويت أو المتهمين فيما يسمى بقضية الصندوق السيادي الماليزي؟ وإذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بجميع الإجراءات المتخذة في هذا الشأن، ومن القائم على تلك الإجراءات؟ ومن أمر باتخاذها؟

الموزير يسأل رئيس الوزراء عن إجراءات الحفاظ على ثروات الدولة

وجه النائب شعيب الموزير سؤالاً برلمانياً إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد عن الإجراءات التي قام بها للحفاظ على ثروات الدولة وضمان تحقيق الرخاء للشعب الكويتي. ونص السؤال على ما يلي:

انتشار الفساد والتعدي على المال العام المتعاظم شوه سمعة الكويت وأدى إلى وضع اسم دولة الكويت في ذيل قوائم معظم المؤشرات العالمية ماعدا احتلالها مركزاً متقدماً في قائمة أكثر الدول انتشاراً للفساد، وأثر ذلك أثر سيئاً وبالغا على الدولة والشعب الكويتي وعلى ثروتها.

لذا يرجى إفادتي بالآتي: ما الإجراءات التي قمتم بها للحفاظ على ثروات البلد وسمعتها وضمان تحقيق الرخاء للشعب الكويتي، كونكم تتولون رئاسة مجلس الوزراء المسؤول عن رسم السياسات العامة للحكومة والمشرف على تنسيق العمل بين الوزارات المختلفة، كما ورد في نصوص المادة 123 والمادة 127 من الدستور؟



شعيب الموزير

المضف يقترح إطلاق أسماء الشهداء على طرق وشوارع وميادين عامة



مهلهل المضف

أعلن النائب مهلهل المضف عن أنه تقدم باقتراحين برغبة بشأن تخليد ذكرى شهداء الكويت بإطلاق أسمائهم على الطرق والشوارع والميادين في مناطق سكنهم.

ووفقاً لنص الاقتراحين فإن الهدف منهما "توفير الساعات لشهدائنا الأبرار الذين ساءت دماؤهم الزكية على أرض الكويت الطاهرة وخارجها للدفاع والذود عنها، فمن أقل أنواع التكريم الذي يقدم لشهدائنا هو إطلاق أسمائهم على الطرق والشوارع الداخلية والميادين العامة في مناطقهم السكنية التي كانوا يقيمون فيها قبل قدومهم واستشهادهم".

وأكد المضف في اقتراحه أن الاهتمام الدائم من دولة الكويت ومجلس الأمة بتخليد أسماء وبطولات شهدائنا الأبرار ليس جديداً، حيث هذا الاهتمام يولد عنه غرس قيم الشهادة والتضحية في نفوس الأجيال الحاضرة والقادمة، بما يحقق معاني الوحدة الوطنية، ويعزز الانتماء الوطني وروح الفداء والتضحية لدى المواطنين الكويتيين للحفاظ على أرض الكويت الغالية.

ونص الاقتراح الأول على طلب تشكيل لجنة من وزارة الخارجية ووزارة البلدية تختص ببحث وتجميع وفرز أسماء الشهداء منذ 1990/8 حتى صدور المرسوم رقم 329 لسنة 2018 وذلك لتقديم تقرير نهائي عن أسماء الشهداء من ثم تسمية أحد الطرق أو الشوارع الداخلية أو الميادين العامة لكل شهيد في منطقته السكنية التي كان يقطن فيها قبل استشهادهم.

وجاء في الاقتراح الثاني طلب إطلاق أسماء الشهداء التالي اسماءهم على أحد الطرق أو الشوارع الداخلية أو الميادين العامة في منطقته السكنية التي كان يقيمون فيها قبل استشهادهم وهم:

- 1- الشهيد بدر حسين مراد الكندري
- 2- الشهيد سليمان كاظم قاطع على طاهر
- 3- الشهيد طارق محمد احمد عبد الله الباقوت
- 4- الشهيد عبد الرحمن عبد العزيز عبد الله الشويماني
- 5- الشهيد عبد المهدي عبد الحميد محمد معرفي بيهاني
- 6- الشهيد عيسى محمد زمان محمد
- 7- الشهيد كامل عبد الرحمن محمد ناصر الفايز
- 8- الشهيد محمد صالح مسعود الاحمد
- 9- الشهيد محمد صالح محمد سليمان المهيني
- 10- الشهيد مسفر شبيب محمد الدوسري
- 11- الشهيد مهدي حبيب علي زيد البلوشي
- 12- الشهيد مصطفى حسين احمد محمد القطان
- 13- الشهيد يوسف زيد زامل سعود الزامل
- 14- الشهيد مشعل إبراهيم يوسف الخلفي
- 15- الشهيد برجس عشوي بلال الخالدي
- 16- الشهيد سالم راشد سالم الدوسري
- 17- الشهيد وليد ابراهيم عبدالله الجبران
- 18- الشهيد منذر نعمان عبدالرزاق السيف
- 19- الشهيد حسين علي عبدالله القيندي
- 20- الشهيد خالد فراج محمد الدوسري

العرو: تفعيل مشاركة مجلس الأمة في تشكيل المحكمة الدستورية



مبارك العرو

أعلن النائب مبارك العرو عن تقديمه اقتراحين يقاضون أحدهما في شأن تعديل قانون إنشاء ديوان المحاسبة، والآخر في شأن تعديل المادة الثانية من قانون إنشاء ديوان المحاسبة يعطي الحق للديوان التقدم مباشرة ببلاغ للنائب العام في حال وجود أي مخالفات مالية تشكل جرائم اعتداء على المال العام.

ولفت إلى أن القانون الحالي لإنشاء الديوان لم ينص على ذلك صراحة، وأن التعديل يأتي استكمالاً للدور الرقابي لديوان المحاسبة وتسريع وتيرة الحفاظ على المال العام.

وبين أن الاقتراح الآخر في شأن تعديل المادة الثانية من قانون إنشاء المحكمة الدستورية، يقضي بتفعيل ما جاء بالمذكرة التفسيرية للمادة 173 من الدستور والتي أجازت إشراك مجلس الأمة في تشكيل هذه المحكمة والتي تعتبر بطبيعتها ذات اختصاص وصلحيات محددة.

وأكد أن هذا التعديل التشريعي يفتح المجال لاشراك أعضاء في المحكمة الدستورية من غير رجال القضاء عن طريق مجلس الأمة وذلك عملاً بما ورد في المذكرة التفسيرية للدستور في مادته رقم 173.

وأفاد بأن هذا الاقتراح الذي نحن بصدده هو المتبع في الأنظمة القضائية في العديد من الدول، مؤكداً أنه حان الوقت لإشراك مجلس الأمة في تشكيل المحكمة الدستورية.

من جانب آخر أوضح العرو أنه أصدر أمس ومجموعة من النواب بياناً لوضع معيار أساسي للتعامل مع الحكومة القادمة.

وبين أن البيان يتضمن ملفات جزء منها يختص باولويات تشريعية مثل تعديل قانون الانتخاب وغيره من القوانين، وجزء آخر يختص بجوانب رقابية مثثلة ببعض القضايا المتعلقة بالمال العام.

ولفت إلى أن البيان يشير إلى جانب سياسي مهم هو ضرورة وضع المصالح الوطنية على طريق الحل.

وقال "إن البيان على طاوله الحكومة القادمة ومنتظر منها خطوات إيجابية بهذا الشأن وأولى هذه الخطوات أن تأتي في تشكيلها بشخصيات قادرة على إدارة الملفات العالقة ومواجهة الرأي العام وإقناعه ببقاءتها، وأن تكون الحكومة القادمة قادرة على إعلان برنامج عمل وإنجازة".

وأضاف "منتظر حكومة بشخصيات بعيدة عن خارطة المحاصصة وقريبة من معيار الكفاءة والأمانة".

وأكد أن البيان ليس عبارة عن قائمة محكرة أو مغلقة بل إن كل نائب يتفق مع ما جاء في البيان يعتبر نفسه جزءاً منه حتى لو لم يكن موقعاً عليه.

وبين أن البيان كان واضحاً والهدف منه كان واضحاً كذلك وهو إيجاد أرضية عمل مشتركة بين كل الأطراف بلا استثناء، متمنياً الخروج في النهاية كنواب وحكومة بإنجازات تعيد الأمل وتفتح الأفق

الديحاني: أسئلة لوزراء الدفاع والتربية والمالية والتجارة عن «أباتشي» و«بدل الإيجار» ومكافآت الصوف الأمامية

حمادة على ما يلي:

استناداً إلى قرار مجلس الوزراء رقم (686) الصادر في اجتماعه رقم (33) لسنة 2020 المنعقد في 25/5/2020 لائحة تضمن منح مكافآت مالية للموظفين في القطاع الحكومي العاملين في الصوف الأمامية والمساندة المكلفين بالعمل في مكافحة فيروس كورونا المستجد عن فترة العمل من تاريخ 24/2/2020 حتى 31/5/2020.

وحيث تضمن القرار كذلك الموافقة على صرف مواد تموينية مجاناً لمدة (6) أشهر للعاملين في الصوف الأولى في وزارتي الصحة والداخلية من المشمولين بالفئة الأولى لمواجهة فيروس كورونا المستجد.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1- ما موعد صرف المكافآت المالية للعاملين في الصوف الأمامية والمساندة في القطاع الحكومي لا سيما وأنها كانت بناء على رغبة سمو أمير البلاد الراحل الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح طيب الله ثراه؟

2- كم بلغت التكلفة المالية المحددة لمكافآت العاملين في الصوف الأمامية والمساندة؟ وهل أدرجت في ميزانية الدولة لسنة المالية الجديدة؟

سؤال إلى وزير التجارة والصناعة ووزير دولة للشؤون الاقتصادية فيصل الدلج

نص السؤال على ما يلي:

أعلنت الحكومة في مايو الماضي وفي مؤتمر صحافي عن مكافأة مالية لمصابي كورونا من العاملين في الصوف الأمامية إضافة إلى مكافأة مالية لكافة المشركين في التصدي لوباء كورونا في كافة وزارات الدولة من المشركين في فرق العمل أو المكلفين بالعمل للتصدي للوباء.

وسدر في مايو قرار مجلس الوزراء رقم (2/686) بالموافقة على صرف مواد تموينية مجاناً لمدة (6) أشهر للعاملين في الصوف الأولى في وزارتي الصحة والداخلية من المشمولين في الفئة الأولى لمواجهة فيروس كورونا المستجد.

لذا يرجى إفادتي بالآتي:

ما السبب وراء عدم تنفيذ قرار صرف المواد التموينية المجانية للعاملين في الصوف الأولى في وزارتي الصحة والداخلية من المشمولين في الفئة الأولى لمواجهة فيروس كورونا المستجد؟



فرز الديحاني

وجه النائب فرز الديحاني 4 أسئلة برلمانية إلى 4 وزراء هم كل من نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع ووزير التربية ووزير التعليم العالي ووزير المالية ووزير التجارة والصناعة ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية.

ونص السؤال إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ حمد جابر العلي على ما يلي:

جاء في وسائل الإعلام نقلًا عن الإجابة بالإيجاب، يرجى إفادتي بالمبلغ ووزارة الخارجية الأميركية على صفقات سلاح محتملة عبارة عن مروحيات من طراز «أباتشي» ومعدات عسكرية للكويت بقيمة (4) مليارات دولار.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1- ما مدى صحة هذا الخبر؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى إفادتي بالمبلغ الكامل لصفقة الأسلحة وتفصيلها؟ وكم عدد الطائرات ضمن هذه الاتفاقية؟ وهل تشمل تدريب الطيارين الكويتيين وتدريب الكوادر الوطنية على تشغيلها وصيانتها؟

2- هل توجد دراسة بمدى حاجة وزارة الدفاع لهذه الطائرات؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بصورة ضوئية عن هذه الدراسة.

3- كم دولة عربية تعاقدت مع هذه الشركة لتزويدها بالطائرات؟ وكم قيمة العقود المماثلة التي أبرمتها الدول العربية؟ مع تزويد بجداول المقارنة بالصفقات.

4- ما مميزات هذه الطائرات من الناحية التقنية والقتالية؟

5- هل أجري التعاقد مع الشركة من قبل الحكومة مباشرة أم أن هناك وكيلاً أو متعهداً؟ إذا كان عن طريق وكيل، يرجى تزويدي باسمه ونسبته الالية وعقود الجراءات.

6- هل أخذت موافقة الجهات الرقابية في الدولة أم أن الاتفاق كان مباشراً؟ إذا أخذت موافقة الجهات الرقابية، يرجى تزويدي بالموافقة الرسمية لها ومنها موافقة ديوان المحاسبة.

سؤال إلى وزير التربية ووزير التعليم العالي د.علي اللفج

نص السؤال على ما يلي:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1- ما أسباب امتناع وزارة التربية عن

صرف بعض البدلات للمعلمات ومنها بدل الإيجار للمطلقات؟ يرجى تزويدي بالسند القانوني لهذا المنع.

2- هل تصرف الوزارة بدل إيجار للمعلمات الوافدات؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بصورة ضوئية من القانون والقرارات التي تسمح بصرف هذا البدل، وهل يعطى هذا البدل لجميع المعلمين والمعلمات غير الكويتيين؟

3- عدد المدارس في دولة الكويت، وعدد المعلمين والمعلمات وفق كل جنسية وتخصص.

4- ما التخصصات التي تعاني من عزوف المواطنين عنها؟

5- هل توجد خطة لدى الوزارة لمعالجة عزوف المواطنين عن بعض التخصصات؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بها، وهل خاطبت الوزارة مجلس الخدمة المدنية أو ديوان الخدمة المدنية لطلب بدل للتخصصات النادرة؟

6- كم بلغت نسبة الإحلال في كل تخصص على حدة، وفي الوظائف الإدارية؟

7- خطة الإحلال للسنوات المقبلة وتنسيق الوزارة مع جامعة الكويت والهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ووزارة التعليم العالي وديوان الخدمة المدنية بشأن توجيه الطلبة إلى التخصصات النادرة التي تحتاجها الوزارة.

كما نص السؤال إلى وزير المالية خليفة

روح الدين.. أسئلة برلمانية إلى عدة وزراء حول «المطالع» و«ذوي الإعاقة»

المطالع ومنطقة جنوب عبدالله المبارك؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، فهل أدرست المؤسسة المناقصة؟ وما الشركة التي رست عليها المناقصة؟

وجه روح الدين سؤالاً برلمانياً إلى وزير المالية خليفة حمادة، نص على ما يلي:

لما كان مجلس الأمة قد أقر تعديل على القانون رقم (6) لسنة 2008 في شأن تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية إلى شركة مساهمة حيث استبدل المشرع نص المادة (8) من القانون المشار إليه بالآتي:

«يسمح لموظفي الشركات التابعة لمؤسسة الخطوط الجوية الكويتية في حالة رغبتهم في ترك الخدمة بالشركة خلال فترة التحويل بالجمع بين المزايا الموفرة لهم وفقاً للأنظمة المطبقة عليهم والمزايا المنوحة لموظفي المؤسسة وفقاً للمواد السابقة، وذلك من تاريخ «تساقطها»، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1- ما سبب عدم صرف مكافأة نهاية الخدمة لموظفي الشركات الكويتية لخدمات الطيران؟ وكم تبلغ قيمتها الإجمالية؟

وجه النائب د. حمد روح الدين سؤالاً برلمانياً إلى وزير التعليم العالي والكهرباء والماء د. محمد الفارس، نص على ما يلي:

نشرت جريدة الجريدة في تاريخ 1/1/2021 خبراً صحفياً عنوانه «البناء في المطالع وجنوب عبدالله المبارك قبل سنتين»، وكانت الجريدة قد وضحت في تفاصيل الخبر أن سبب هذا التعطيل هو «غياب التنسيق»، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1- ما مدى صحة الخبر المذكور أعلاه وما جاء فيه؟

2- هل طرحت المؤسسة العامة للرعاية السكنية مناقصة إصصال التيار الكهربائ لمشروعي مدينة



حمد روح الدين

وجه النائب حمد روح الدين 7 أسئلة برلمانية إلى وزراء الشؤون والدولة لشؤون الإسكان والأشغال وشؤون مجلس الوزراء والمالية والنفط والكهرباء، جاءت كالآتي:

وجه روح الدين سؤالاً برلمانياً إلى وزير الشؤون الإسلامية عيسى الكندري، نص السؤال الأول على ما يلي:

1- كم يبلغ عدد الموظفين غير الكويتيين الذين عينوا في الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة منذ تولى مدير الهيئة الحالي؟ مع تزويدي يكشف باسمائهم، ومسمياتهم الوظيفية، ومراتبهم، وموافقة ديوان الخدمة المدنية؟ مع إفادتي بالمبالغ التي صرفت وهل ما زالت هذه البدلات تصرف إلى الآن؟

2- ما المعايير أو الأسس التي يتم بموجبها التعاقد مع الشركات التي تزود الأجهزة التعويضية التي لذوي الإعاقة؟ وما آلية تحديد أسعار الأجهزة التعويضية التي تزودها هذه الشركات؟ وهل خطة الهيئة المستقبلية في صرف هذا الدعم؟

وجه روح الدين سؤالاً برلمانياً إلى وزير الدولة لشؤون الإسكان ووزير الدولة لشؤون الخدمات د. عبدالله معرفي، نص على ما يلي:

نشرت جريدة الجريدة في تاريخ 1/1/2021 خبراً صحفياً عنوانه «البناء في المطالع وجنوب عبدالله المبارك قبل سنتين»، وكانت الجريدة قد وضحت في تفاصيل الخبر أن سبب هذا التعطيل هو «غياب التنسيق»، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1- ما مدى صحة الخبر المذكور أعلاه وما جاء فيه؟

2- هل طرحت المؤسسة العامة للرعاية السكنية مناقصة إصصال التيار الكهربائ لمشروعي مدينة